خطاب جلالة الملك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية

ألقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 18 ذو الحجة 1416 الموافق 7 ماي 1996 خطابا هاما أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة زيارة جلالته لفرنسا.

وقد خصص رئيس السيد فيليب سوغان والنواب الفرنسيون استقبالا حارا لجلالة خلال الحفل الرسمي الذي قدم جلالته خلاله تصوره بشأن تطور المؤسسات المنتخبة، مشيدا بالجمعية الوطنية الفرنسية على رسالة الصداقة الموجهة للمغرب من خلال هذا الاستقبال الاستثنائي لجلالته.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب،

إن الدعوة التي تلقيتها من رئيس الجمعية الوطنية تستدعي أن أزجي لهذه المبادرة تشكراتي الحارة.

ولقد اعتبرتها عربون صداقة عميقة بين شعبينا وأود أن أغتنم هذه المناسبة للتأكيد على الخصال المتعددة التي يتحلى بها الرئيس فيليب سوغان كرجل سياسة ذي باع طويل يتحلى بالصدق والاقتناع.

إن الرئيس سوغان - الشخصية المحبة للعدل والانصاف هو ايضا رجل نزعة انسانية متشبع بحس متوسطي ثابت ونشيط.

وإننا يا سيادة الرئيس نقدر فيكم هذه الخصال أيما تقدير فأنتم تحسنون التحدث إلينا والتأثير في نفوسنا كما أنكم تحسنون الاصغاء إلينا وفهمنا وهذه الخصال التي تتحلون بها تشكل ميزة كبرى عرفتم كيف توظفونها بسخاء وحماس لخدمة شعبينا.

فعلى ضفتي البحر الأبيض المتوسط تتطلع فرنسا والمغرب بكل مشاعرهما الى أن يسود العالم السلام والعدل والتقدم ويعملان دون هوادة لتثبيت هذه القيم في عالمنا الذي يعاني من ويلات الحروب والأزمات الاقتصادية.

إنني في هذا المكان أحس بوحدة المشاعر مع ممثلي الأمة الفرنسية وأعتقد أننا معا سننجح بعون الله.

لقد كان بإمكان حديثي أن يقف عند هذا الحد ما دامت وحدة المشاعر التي يعبر عنها والثقة المتبادلة التي تبرره أمرا بديهيا.

واذا كنت سأواصل الحديث لبعض الوقت فلأن المحفل الذي أستقبل فيه يحفزني بكل قوة الى التعبير عن فكرة اود الافضاء بها اليكم.

وقد صادقت جمعيتكم مؤخرا على تعديل دستوري أدخلت بموجبه اصلاحات على نظام الدورات وتم به توسيع مجال الاستفتاء وفي المغرب تم قبل بضع سنوات وبالضبط عام 1992 إغناء الدستور بالتأكيد على تشبث المغرب بحقوق الانسان كما هو متعارف عليها عالميا من خلال إحداث مجلس دستوري وتعزيز وسائل مراقبة البرلمان للحكومة.

وفي هذا الوقت بالذات يتم إعداد تعديل جديد يهدف الى احداث غرفة ثانية وبالتالي إعطاء بعد جديد للمؤسسة النيابية ومن شأن هذا التعديل ان يعزز اللامركزية التي نأخذ بها خاصة على المستوى الجهوي.

وهكذا تتطور الدساتير وتطبيقاتها لدى الجانبين وذلك بالتأكيد ليس من باب الرغبة المحضة في التغيير بل لأن الوقت يمر والمجتمع يتغير ولأن الحياة هي التأقلم ولكن مع ذلك لا ينبغي أن نخطئ فنقول ان بعضنا ينقل عن الآخر.

ففي المجال الدستوري لا توجد طريقة صناعية لتوفير معامل تقدم مفاتيحها جاهزة للاستعمال اذ ان مجرد التقليد سيكون شيئا عقيما واذا ما لجأنا الى الاستعارة واستعمال التشبيه فإنه يحسن النظر الى أي دستور على أنه لباس واللباس يفصل ويخاط على شكل وحجم من سيرتديه بل وأكثر من ذلك فان من نعد له اللباس لن يحتفظ به في شكله وهيأته على الدوام لأن اختلاف مراحل العمر والحالة الصحية واللياقة البدنية كلها تتطلب إدخال تعديلات على اللباس بدءا من مجرد رتوشات بسيطة الى استبدال اللباس بكامله.

ورب ساخر يقول ان اللباس هو ايضا مسألة موضة وبالتالي لا يتعين اخضاع المؤسسات للتغيير حسب الأهواء ولكن ألا تنطوي الدعوة الى الحداثة التي غالبا ما نسمعها على شيء من هذا.

يبدو لي أن استعمال مصطلح «الحداثة» في الحياة السياسية هو موضع سوء تفاهم حيث أن بعض من يستعمله يعتقد أن الحداثة السياسية تتطلب بغض النظر عن الجغرافية والتاريخ تطابق المؤسسات في جميع دول العالم. وقد سبق أن قلت أن هؤلاء مخطئون بينما يعتقد آخرون أنهم أكثر واقعية ويرون على العكس من ذلك أن الحداثة بعيدة المنال بالنسبة للدول التي يتعارض فيها احترام التقاليد مع أي تغيير حقيقي وخطأ هؤلاء لا يقل عن خطأ الأولين.

لقد سبق لجان جوريس ان رفض التعارض الآلي بين الماضي والحاضر وعندما صاح قائلا (بما مفاده) ان «النهر يظل وفيا لمنبعه وهو يجري نحو البحر».

وأنا أقول (بفصاحة أقل مع الأسف) ان وحدة القيم والمبدأ الديمقراطي وحقوق الإنسان والتعددية يمكنها أن تجمع وتؤلف بين تقاليد مختلفة دون أن تفقد خصوصياتها ودون أن تمس بهذه التقاليد.

ولأن المؤسسات السياسية حية مثل البشر يصبح لزاما أن لا نحبسها في نصوص جامدة متحجرة فمن الأكيد ان الحركة الدستورية الناشئة في اواخر القرن الثامن عشر كانت تحلم بأن تجعل من الدستور كتابا مقدسا يتحدى الزمن والتاريخ غير أن امثلة عديدة ومن ضمنها نموذجكم ونموذجنا علمتنا انه بدون أن تتغير باستمرار قواعد اللعبة السياسية فان كل أمة تتوفر على قدرة ذاتية للتأقلم غنية بالتطبيقات الجيدة.

واذا كان من الضروري أن لا تكون النصوص جامدة فمن الواجب أن تكون هناك قاعدة للعبة لا تشكل غاية في حد ذاتها كما لا ينبغي أن تكون اللعبة نفسها مجرد تطبيق لهذه القاعدة.

إن هذه اللعبة تتكون من علاقات إنسانية تربط بين المحكومين والحاكمين وبين الأفراد والمجموعات الاجتماعية وبين السلطة المركزية والجماعات اللامركزية إنها إذن ليست لعبة بين أشخاص آليين.

ولهذا يتعين أن يترك (لمن يمارس هذه اللعبة) هامش من الحرية والقدرة الحقيقية على الابتكار ليس بالطبع بما يتعارض مع النصوص القانونية بل بما يسايرها جنبا الى جنب أي بافساح المجال لما يسمى في بلدان أخرى بالقواعد المتعارف عليها دستوريا.

إن مفهوم الديمقراطية يعني بالضرورة التعددية فهو يفترض تعدد الآراء والأحزاب وهيئات الدولة كما يفترض تعدد مستويات الإدارة والمقاولات العمومية او الخاصة والمنظمات الاجتماعية او النقابية.

وفي هذا المناخ على مختلف الفاعلين السياسيين أن يعملوا على إسماع أصواتهم المختلفة وتعاقبهم بالتناوب عند الاقتضاء شرط أن يتحقق دائما إجماعهم على المهم أي الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية.

وحين يتعلق الأمر بالقضايا الكبرى أو عندما يتعين العمل على اتخاذ قرار تتردد بشأنه الحكومة أو المنتخبون فإن الشعب نفسه عن طريق الاستفتاء يتدخل للحسم في اختيار أفضل الوسائل الملائمة.

تلكم هي مصادر القانون التي تعتبر في الوقت نفسه جذور الحضارة السياسية وثمارها وهي لا تمدنا بنماذج جاهزة بل بتجارب تتجدد بالممارسة وتعود فائدتها على من يقودونها ومن يلتزمون بمقتضياتها.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات والسادة النواب،

لقد أردت من خلال عرض هذه الفكرة عليكم حول تطور المؤسسات أن أنوه بجمعيتكم الموقرة التي هي جهاز عمل دستوري حي وأداة ذا مكانة كبرى وأن أرد باسم المملكة المغربية على رسالة المودة العريقة الحميمة التي تلقاها بلدي من خلال شخصي وشكرا لكم.